



## منهج الشيخ حسنين مخلوف في تقرير صفات الله (دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن)

رضوان نور السلام

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: qurratu0509@gmail.com

### المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة منهج الشيخ حسنين محمد مخلوف في تقرير صفات الله تعالى من خلال تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن، وهو من التفاسير المختصرة التي لاقت انتشارًا واسعًا بين عامة المسلمين لما امتاز به من وضوح العبارة وسهولة التناول. يهدف البحث إلى تقويم المضمون العقدي في تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن من خلال تحليل نصوصه، وبيان مدى التزامه بعقيدة السلف الصالح، والتنبيه إلى الانحرافات العقدية التي قد تنتقل إلى القارئ عبره. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تتبع تقارير المؤلف في باب الصفات، ووزنت بموازن الأدلة النقلية والعقلية، مع عرض أقوال السلف الصالح. وقد أظهرت النتائج أن الشيخ مخلوف قد أثبت جملة من الصفات الكبرى كالحياء والعلم والقدرة والكلام والعلو بنوعيه، موافقًا بذلك لتقارير السلف، غير أنه في مواضع أخرى جنح إلى مسلك التفويض والتأويل، فنسب التفويض في المعاني إلى السلف، وجعل آيات العلو والاستواء من المتشابه، وصرف بعض الصفات الخبرية عن ظاهرها كالنظر والسمع والوجه والساق، مما أورث اضطرابًا بين الإثبات والتأويل والتفويض. وتكمن مساهمة هذا البحث في إظهار الجوانب العقدية في تفسير صفوة البيان، والتنبيه إلى مواطن الخلل فيه، وتوجيه القراء والباحثين إلى أهمية الاعتماد على التفاسير السلفية الموثوقة، مع تقديم رؤية نقدية علمية تبرز التمييز بين منهج السلف وما خالفه.

**الكلمات الدالة:** عقيدة، صفات الله، أهل السنة والجماعة، التفويض، التأويل

تاريخ الاستلام: 09-08-2025

تاريخ المراجعة: 05-11-2025

تاريخ القبول: 02-12-2025

تاريخ النشر: 12-12-2025

كيفية الاقتباس:

رضوان نور السلام، منهج الشيخ حسنين مخلوف في تقرير صفات الله (دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن) NUKHBATUL 'ULUM: Jurnal Bidang Kajian Islam Vol. 11, No. 2 (2025): 271-302. doi: 10.36701/nukhbah.v11i2.2620.

حقوق النشر © 2025 رضوان نور السلام



# The Methodology of Shaykh Ḥusaynī Makhlūf in Affirming the Divine Attributes (An Applied Study through his *Tafsīr Ṣafwat al-Bayān li-Ma'ānī al-Qur'ān*)

Ridwan Nur al-Salam

King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: qurratu0509@gmail.com

## Abstract

This study examines the methodology of Shaykh Ḥusayn Muḥammad Makhlūf in affirming the divine attributes of Allah through his exegesis *Ṣafwat al-Bayān li-Ma'ānī al-Qur'ān*, a concise *tafsīr* that gained wide popularity among ordinary Muslims due to its clarity of expression and accessibility. The importance of this research lies in the potential risk of doctrinal deviations being transmitted through such concise works to the general readership, as well as the need to assess the extent to which this *tafsīr* adheres to the creed of the pious predecessors (*al-salaf al-ṣāliḥ*). The study employs a descriptive-analytical approach combined with a comparative method, by tracing the author's interpretations concerning the divine attributes, weighing them against textual and rational evidences, and comparing them with the positions of the salaf and leading exegetes. The findings reveal that Makhlūf affirmed several major attributes—such as life, knowledge, power, speech, and transcendence (both in essence and in dominance)—in line with the methodology of the salaf. However, in other places, he adopted the path of *tafwīd* (consigning meanings) and *ta'wīl* (figurative interpretation), attributing *tafwīd* of meanings to the salaf, categorizing verses of transcendence and *istiwā'* as *mutashābihāt* (ambiguous), and interpreting certain attributes, such as seeing, hearing, face, and shin, away from their apparent meanings. This produced a methodological inconsistency between affirmation, *tafwīd*, and *ta'wīl*. The contribution of this study lies in highlighting the doctrinal dimensions of *Ṣafwat al-Bayān*, pointing out its methodological shortcomings, and guiding readers and scholars towards reliance on authoritative *salafī* exegeses, while offering a critical academic perspective that distinguishes between the genuine salaf methodology and its divergences.

**Keywords:** *Aqīdah (Islamic Creed), Divine Attributes, Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah, Tafwīd (Consignment), Ta'wīl (Allegorical Interpretation)*

Received: 09-08-2025

Revised: 05-11-2025

Accepted: 02-12-2025

Published: 12-12-2025

## How to cite :

Ridwan Nur al-Salam. "The Methodology of Shaykh Ḥusaynī Makhlūf in Affirming the Divine Attributes (An Applied Study through his *Tafsīr Ṣafwat al-Bayān li-Ma'ānī al-Qur'ān*)", NUKHBATUL 'ULUM: Jurnal Bidang Kajian Islam Vol. 11, No. 2 (2025): 271-302. doi: 10.36701/nukhbah.v11i2.2620.

Copyright (c) : 2025 Ridwan Nur al-Salam



This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International License.

## 1. المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن القرآن الكريم الذي أنزله الله على عبده الكريم محمد صلى الله عليه وسلم فرقانا بين الحق والباطل وشفاء للصدور من أمراض الشبهات والشهوات<sup>(1)</sup>، يحصل به اليقين والعلم في المطالب العاليات، وشفاء للأبدان من أمراضها، وعللها وآلامها وسقمها. وكان الصحابة أسعد الناس بهذه الثمرات القرآنية؛ لأنهم فهموا القرآن فهما صحيحا<sup>(2)</sup>، ورغم حاجة الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى التفسير إلا أن منهجهم فيه تميز بالصفاء والنقاء فأثر ذلك صفاء ونقاء عقيدتهم. ثم نشأت بعدهم في التفسير مناهج أخرى انقسمت مناهج مؤلفيها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان في دائرة المقبول

والثاني: ما كان في دائرة المرفوض

والثالث: ما كان مترددا بين الدائرتين<sup>(3)</sup>.

وقد أثرت المناهج المرفوضة في تفسير آيات العقيدة تأثيرا سلبيا سواء أكانت في التوحيد أو غيره. من جملة التفاسير التي لاقت رواجاً بين الناس التفاسير المختصرة، ومن أبرزها صفوة البيان لمعاني القرآن لحسين محمد مخلوف. وقد حظي هذا التفسير بانتشار واسع لما امتاز به من وجازة في العبارة، مما جعل كثيراً من العامة يقبلون على اقتنائه، ولا سيما وأن مؤلفه يحتل مكانة علمية مرموقة. غير أن منهجه في التفسير لا يخرج عن القسمة الثلاثية التي سبقت الإشارة إليها. ونظراً لأهمية هذا الموضوع اخترت أن يكون بحثي المقدم للتحكيم بعنوان: منهج الشيخ حسنين مخلوف في تقرير صفات الله تعالى: دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. لما كان تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن للشيخ حسنين محمد مخلوف من أكثر التفاسير رواجاً وانتشاراً بين المسلمين؛ فإن هذه الدراسة تُعنى بفحص تقريراته العقيدية - وخاصةً في باب صفات الله تعالى - من خلال استقراء نصوصه، ومقارنتها بأقوال السلف ومنهجهم،

---

(1) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الطبعة: 1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420)، ص 29.

(2) محمد السيد حسنين الذهبي، التفسير والمفسرون، الجزء: 1، (القاهرة، مكتبة وهبة)، ص 101-102.

(3) أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الطبعة: 3، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1418)، ص 7-9.

لتمييز مواضع الاتفاق والاختلاف، وبيان ما يحتاج إلى تحرير وتقويم في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. أهمية الموضوع وأسباب اختياره مكانة مؤلف تفسير صفوة البيان العلمية والعملية مما جعل لتفسيره انتشاراً بين الناس، وخطورة تسرب الانحرافات العقدية خاصة في باب صفات الله من خلال التفاسير المختصرة بين عامة المسلمين، والحاجة لبيان ما كان من هذا التفسير - موضع الدراسة -، ملتزماً بمنهج أهل السنة وما كان مخالفاً لهذا المنهج، وجدة الموضوع، حيث لم أطلع على دراسة تتناول هذا التفسير بالمنظور العقدي المقارن. يهدف هذا البحث بيان المسائل العقدية المتعلقة بصفات الله في تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن، إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين تفسير صفوة البيان وتفسير أئمة أهل السنة والجماعة، كالإمام الطبري، وابن كثير، وغيرهما، في باب الصفات، وتوضيح المنهج العقدي الذي اعتمده مؤلف صفوة البيان في تقرير صفات الله تعالى وبيان منهج السلف الصالح في معالجة الانحرافات العقدية في باب الصفات. يقتصر البحث على المسائل العقدية في باب الصفات في صفوة البيان لمعاني القرآن، تأليف الشيخ حسنين محمد مخلوف، لجنة الاحتفالات بمقدم القرن الخامس عشر الهجر، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد مسح منهجي للمراكز والمؤسسات العلمية ذات الصلة - كدليل الرسائل العقدية، والجمعية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية - لم يقف الباحث على دراسة مستقلة تخص موضوع هذا البحث، والمتاح من الكتابات حول صفوة البيان ينصرف غالباً إلى جوانب لغوية أو منهجية لا تخدم المقصد العقدي المقارن المنشود، ومن هذه الدراسات:

- الظواهر اللغوية في كتاب صفوة البيان لمعاني القرآن، محمد عبد الغفور البنا (ماجستير، الأزهر - الزقازيق، 2007)

أولت هذه الرسالة اهتماماً بالجانب اللغوي في تفسير صفوة البيان، حيث قامت برصد الظواهر اللغوية فيه، وقسمتها إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، مما أبرز ثراء المادة اللغوية عند المؤلف ودقته في اختيار المعاني.

- المسائل البلاغية في كتاب صفوة البيان لمعاني القرآن، حلا محمد عبد الله الجبوري (ماجستير، تكريت، 2023)

تناولت هذه الرسالة المسائل البلاغية في التفسير، فقسم البحث إلى مباحث في علم المعاني، والبيان، والبدیع، وكشفت عن كثرة توظيف الشيخ مخلوف لأساليب بلاغية متنوعة مثل الطباق والمبالغة والالتفات، وإن كان لا يصح دائماً بالمصطلحات البلاغية.

- منهج الشيخين حسنين مخلوف وعبد الجليل عيسى في تفسيريهما - دراسة مقارنة، أحمد

## عشماوي زيدان (دكتوراه، الأزهر، 2012)

جاءت هذه الأطروحة لتقدم دراسة مقارنة بين منهج الشيخ حسنين مخلوف ومنهج الشيخ عبد الجليل عيسى في تفسيريهما، فأظهرت أوجه الاتفاق والاختلاف في طريقة العرض، وفي طبيعة المصادر التي اعتمدها كل واحد منهما.

فيتبين من خلال الدراسات السابقة أنها لم تتناول الجانب العقدي الذي سيتناوله هذا البحث، وإنما ركزت تلك الدراسات اهتمامها على زوايا مختلفة إلا الزاوية العقدية؛ إذ ركزت رسالة البنا على الظواهر اللغوية، وأبرزت رسالة الجبوري الجانب البلاغي في علوم المعاني والبيان والبديع، وجاءت أطروحة زيدان لتقارن منهج مخلوف بغيره، مبينة مواضع الاتفاق والاختلاف. وتكاملت هذه الدراسات في إبراز ثراء التفسير في اللغة، والبلاغة، والعقيدة، والمنهج.

- **منهج الشيخ حسنين مخلوف في تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن، نوال آدم إدريس جبريل (دكتوراه، أم درمان الإسلامية، 2008)**

تناولت هذه الأطروحة منهج الشيخ حسنين مخلوف في تفسيره، فعرضت ترجمته، وبيّنت مصادره، واستخرجت ما تضمنه التفسير من علوم القرآن، كما درست عقيدته وآراءه الفقهية في العبادات والمعاملات.

والفرق بين هذه الأطروحة وهذه الدراسة:

- **نطاق الموضوع:** تناولت الأطروحة السابقة عموم أبواب العقيدة، أما هذه الدراسة فتقتصر مقصودا على باب الأسماء والصفات؛ قصد التعمق في قضاياها ومسائله وتحرير مفاهيمه.
- **سعة الاستيعاب النصي:** لم تستوعب الأطروحة السابقة في باب الصفات إلا ثلاثاً وعشرين آية من آيات الصفات، بينما تتجه هذه الدراسة إلى استقراء أغلب آيات الصفات الواردة في صفوة البيان، مع حصر منهجي لمواضعها وتتبع دقيق لسياقاتها.
- **طبيعة المعالجة:** اقتصر عمل الأطروحة السابقة على العرض الوصفي لتفسير الشيخ مخلوف ومقارنته بإيراد أقوال بعض المفسرين في الآيات نفسها من غير تعليق أو تقويم؛ أما هذه الدراسة فتعتمد التحليل العقدي المقارن: بيان وجوه الاتفاق والاختلاف، وتحرير محل النزاع، وترجيح الأقرب للصواب وفق أصول أهل السنة والجماعة.

## 2. البحث

المبحث الأول: نبذة عن تفسير صفوة البيان وعن مؤلفه

## المطلب الأول: نبذة عن مؤلف تفسير صفوة البيان<sup>(1)</sup>

أولاً: اسمه ومولده ونشأته:

هو الشيخ حسنين بن محمد بن مخلوف العدوي المالكي، أحد أعلام الأزهر الشريف ومفتي الديار المصرية. وُلد في القاهرة يوم 6 مايو 1890م الموافق 1308هـ، في أسرة علمية متدينة تولّت تربيته وتعليمه منذ نعومة أظفاره. التحق بحلقة تحفيظ القرآن الكريم وهو ابن ست سنوات، فأتم الحفظ في العاشرة من عمره.

ثانياً: شيوخه وحياته العلمية:

تتلّمذ في الأزهر الشريف على نخبة من كبار العلماء، منهم والده، والشيخ الأنباري، والشيخ محمد بخيت المطيعي، والشيخ عبد الله دراز، والشيخ يوسف الدجوي، والشيخ البيجرمي، وغيرهم. كما التحق بمدرسة القضاء الشرعي وحصل منها على الشهادة العالمية عام 1914م، قبل أن يتم الرابعة والعشرين من عمره.

ثالثاً: حياته العملية:

بدأ حياته العملية بالتدريس في الأزهر، ثم التحق بسلك القضاء الشرعي، فتدرّج في مناصبه حتى تولى رئاسة محكمة الإسكندرية الكلية، ثم رئاسة تفتيش القضاء الشرعي بوزارة العدل. وأسهم في إعداد مشروعات إصلاحية للقوانين، كما دُعي للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي مدة ثلاث سنوات.

ثم عُيّن بعد ذلك نائباً لرئيس المحكمة الشرعية العليا، ثم عضواً بجماعة كبار العلماء بالأزهر، وعضواً في مجمع البحوث الإسلامية منذ تأسيسه. وتقلّد منصب مفتي الجمهورية مرتين: من 1946م إلى 1950م، ومن 1952م إلى 1954م، كما تولّى بعدها رئاسة لجنة الفتوى بالأزهر.

لقد نال الشيخ عدة تكريمات، منها: جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية (1982م)، وجائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام (1983م)، كما مُنح كسوة التشريف العلمية مرتين، ورأس جمعية البحوث الإسلامية بالأزهر، وجمعية النهوض بالدعوة الإسلامية.

---

(1) مصادر ترجمته في الكتب التالية:

- محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلام المعاصرين، الجزء: 5، الطبعة: 1، (١٩٩٩)، ص ٨٤-٩٧
- نزار أباطة ومحمد رياض المالح، إتمام الإعلام، الطبعة: 1، (دار صادر، ١٩٩٩)، ص ٧٩.
- أحمد العلاونة، ذيل الإعلام، الطبعة: 1، (جدة، دار المنارة، ١٩٩٨)، ص 71.
- محمد خير رمضان يوسف، تنمة الإعلام، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٨)، ص 141.

#### رابعاً: مؤلفاته:

- ترك الشيخ حسنين مخلوف مؤلفات متنوعة في مجالات التفسير والعقيدة والفقه واللغة، من أبرزها:
- أسماء الله الحسنى والآيات القرآنية الواردة فيها.
  - أضواء من القرآن الكريم في فضل الطاعات، وثمراتها، وخطر المعاصي، وعقوباتها.
  - آداب تلاوة القرآن وسماعه.
  - الموارث في الشريعة الإسلامية.
  - شرح البيقونية في مصطلح الحديث.
- وله أيضاً جهود في تحقيق كتب التراث، منها: الحديقة الأنيقة لمحمد بن عمر الحريري، وشرح الشفا للملا علي القاري، وهداية الراغب بشرح عمدة الطالب لعثمان بن أحمد النجدي.

#### خامساً: وفاته:

عاش الشيخ قرابة قرن من الزمان، وظلّ مواظباً على التدريس والإفتاء والبحث العلمي حتى وافته المنية في يوم 19 رمضان 1410هـ الموافق 15 إبريل 1990م، بعد حياة حافلة بخدمة القرآن والعلم.

#### المطلب الثاني: نبذة عن تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن

يُعَدُّ تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن من التفاسير المختصرة الجامعة، إذ يقع في مجلد واحد، وطُبِعَ لأول مرة بالقاهرة عن دار الكتاب العربي سنة 1383هـ، ثم أعادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت طبعه سنة 1407هـ.

وقد أوضح المؤلف منهجه في مقدمته بأنه قصد إلى وضع تفسير "واضح العبارة، داني المجتنى، مقتصرًا على ما لا بد من تفسيره من الآيات والمفردات، بحيث يُغني عن المطولات بما فيها من تشعب الأقوال، ويستغني عن المختصرات بما فيها من غموض وإيجاز شديد". فقام بشرح مفردات القرآن على ترتيب النظم القرآني، مع بيان معاني الآيات التي تتضمنها، ليكون عوناً للقارئ والسامع على الوقوف على المعنى بسهولة ويسر (1).

اعتمد الشيخ حسنين مخلوف في تفسيره على النقل من كتب التفسير المعتمدة، وأكثر من الرجوع إلى روح المعاني للألوسي، وإلى مفردات الراغب (2)، وكان كثيراً ما يصرح بقوله: واختاره الألوسي. كما اعتنى بالجانب اللغوي من خلال بيان الاشتقاقات والفروق بين الألفاظ، وأبرز الجوانب البلاغية إذا دعت الحاجة،

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، الطبعة: 2، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

— شركة ذات السلاسل الشامية، 1408)، مقدمة الطبعة الأولى: ج، د

(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 36.

مثل الاستعارة والمجاز ودقائق الأسلوب القرآني.

ومن أبرز ملامح هذا التفسير:

- إيراد الأحاديث النبوية في المواضع المناسبة، رغم اختصاره<sup>(1)</sup>.
  - التركيز على التحقيقات اللغوية والاشتقاقية<sup>(2)</sup>.
  - بيان التراكيب القرآنية وأسرار التعبير<sup>(3)</sup>.
  - الاهتمام بالقضايا البلاغية، مع وضوح العبارة وسهولة الأسلوب<sup>(4)</sup>، وكتكرار عبارة ما وإعادة تأملها<sup>(5)</sup>.
- وأما منهج تفسير صفوة البيان في تقرير مسائل العقيدة، خاصة ما يتعلق بصفات الله تعالى، فهو موضوع هذا البحث الذي سيتولى الباحث الكشف عنه وبيانه بعون الله وتوفيقه.

### المبحث الثاني: المنهج في تقرير الصفات العلا

اعتمد الشيخ حسنين مخلوف في تفسيره لآيات الصفات جملةً من المسالك التفسيرية، كان بعضها موافقاً لمنهج أهل السنة والجماعة في الإثبات والتنزيه، بينما انطوى بعضها الآخر على مخالفةٍ أو مباينةٍ لهذا المنهج في بعض المواضع من حيث التقرير أو طريقة العرض.

#### المطلب الأول: المسالك المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة

##### اعتبار آيات الصفات من المتشابه

التشابه في اللغة كلمة تدل على المماثلة والمشاكلية بين الشيئين، يقال: تشابها واشتبهوا إذا أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا، والشبهة بالضم: الالتباس، يقال: شبه عليه الأمر تشبيهاً إذا لبس عليه حتى لا يستطيع أن يميز أحد الشيئين عن الآخر؛ لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى<sup>(6)</sup>.

وأما التشابه في الاصطلاح، فله حالان:

##### الأول: التشابه العام:

وتشابه الكلام العام: هو تماثله وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، وقد وصف الله القرآن كله بأنه

(1) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 29، و 237.

(2) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 4، و 696.

(3) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 28، و 423، و 41.

(4) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 175، و 538-539.

(5) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 35.

(6) محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء 13، الطبعة: 1، (بيروت، دار صادر، بدون تاريخ)، ص 503، وأحمد

بن فارس، معجم مقاييس اللغة، الجزء: 3، بدون الطبعة، (بيروت، دار الفكر، 1399)، ص 243، محمد بن يعقوب

الفيروزآبادي، الجزء: 3، الطبعة: 8، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1426)، ص 175



متشابه على هذا المعنى فقال: اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًا مَثَانِي... الزُّمَر، فالقرآن كله متشابه: أي إنه يشبه بعضه بعضا في الكمال والجودة، ويصدق بعضه بعضا في المعنى وبماثله، وهذا هو التشابه العام (1).

### الثاني: التشابه الخاص

وفي معناه وقع الاختلاف على أقوال أهمها:

- ما استأثر الله بعلمه
- ما احتمل أوجهها
- ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره (2).

وإذا نظرنا إلى هذه الأقوال فإنها متقاربة، متوافقة، لا تختلف في غالبها عن بعض وذلك لأن كل فريق عرّف المتشابه ببعض صفاته.

فالآيات المتشابهات: هي التي لا يتضح معناها مباشرة، وإن لم تشبه بغيرها؛ لاحتمالها أوجهاً من التأويل، أو لاشتباه معانيها أحياناً مع آيات أخرى، أما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، أو من حيث اللفظ والمعنى؛ ولذا يحتاج فهمها إلى نظر وتدقيق، وقد لا يدرك تأويلها الذي بمعنى حقيقتها وكنهها مع النظر والتدقيق لأنها مما استأثر الله بعلمها (3).

صرّح المؤلف قائلاً: ((ومن المتشابه آيات الصفات)) (4)، وذكر جملة أمثلة، منها: كآيات الاستواء، واليد، والقدم، والتعجب، والضحك، والفوقية، والنزول، والرحمة، والغضب. وقال أيضاً: ((ومن المتشابه آيات الصفات وأحاديث الصفات كما قدمنا، ومذهب السلف فيها: أنها صفات ثابتة لله تعالى وراء العقل، جاء بها السمع؛ فيجب الإيمان بها كما وردت مع وجوب اعتقاد تنزيهه تعالى عن التجسيم والتشبيه؛ لئلا يضاد النقل العقل، وأن ظاهرها غير مراد قطعاً لاستحالة عليه تعالى؛ فإن ذاته وصفاته مخالفة لذوات المحدثات وصفاتهم... واتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه)) (5).

(1) مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، الجزء: 1، الطبعة: 2، (مصر، مكتبة المعارف، 1421) ص

(2) مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 221

(3) طه عابدين طه، المتشابه في القرآن مفهومه وأسبابه وحكمته، الجزء: 19، بدون الطبعة، (الحائل، مجلة جامعة

أم القرى للعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، 1428)، ص 116

(4) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، مقدمة و.

(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 73.

غير أنّ هذا التعريف محلّ نظر؛ إذ قوله: ((إن ظاهره غير مراد))<sup>(1)</sup> يفتح الباب أمام التأويل والتعطيل. والصحيح أنّ الظاهر من نصوص الصفات مراد، والمقصود بالظاهر: إثبات ما دلت عليه من الصفات على الوجه اللائق بالله تعالى المختص به. فمن أثبت هذا المعنى فقد أصاب لفظاً ومعنى، وهذا هو سبيل أهل السنة والجماعة. أما من زعم أنّ ظاهرها يقتضي مماثلة صفات الله بصفات خلقه. كما ذهب المشبهة. فقد أخطأ من جهتي اللفظ والمعنى، إذ ليس التمثيل هو ظاهرها، ولا هو مرادها؛ فالله سبحانه وتعالى يقول: ...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... ١١ الشُّورَى.

أما قول المؤلف ((أن الدليل لم يقم على تعيين المراد منه))<sup>(2)</sup>، فغير مسلم؛ لأن نصوص الصفات لا تحتاج إلى دليل زائد يعيّن المراد، بل ظاهرها هو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن السليم العارف بلغة العرب، وهو ما يليق بالله جلّ وعلا من صفات الكمال<sup>(3)</sup>.

وبناءً على ذلك، فإن عدّ آيات الصفات من المتشابه قول غير مقبول، ويتبين فساده من وجوه<sup>(4)</sup>:  
**الوجه الأول:** لا دليل على أن آيات الصفات من المتشابه، ولم يقل بهذا أحد من السلف. وقد ذكر الإمام ابن جرير خمسة أقوال في المتشابه ليس فيها تعرض لآيات الصفات<sup>(5)</sup>، وأوصلها ابن الجوزي إلى سبعة أقوال، دون أن يدخلها في المتشابه<sup>(6)</sup>.

**الوجه الثاني:** القول بأنها من المتشابه مبني على التسليم بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وهذا غير لازم؛ إذ إن عدم العلم بالتأويل لا يستلزم عدم العلم بالمعنى. فالمتشابه الحقيقي، مثل وقت الساعة ونزول عيسى عليه السلام، معلوم المعنى وإن كان تأويله - أي حقيقة ما يؤول إليه - لا يعلمه إلا الله. والتأويل في القرآن والسنة يأتي بمعنيين:

الأول: التفسير، كما في قوله تعالى: نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ٣٦ يُوسُفُ : أي بتفسيره.

---

(1) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 72.

(2) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 72.

(3) عبد الرحمن بن ناصر البراك، شرح العقيدة التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع، الطبعة: 7، (الرياض، مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن البراك، 1442)، ص 299-302.

(4) محمد بن محمود آل خضير، الصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف، الطبعة: 1، (الرياض، آفاق المعرفة، 1446)، ص 125-134.

(5) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 6، الطبعة: 1، (القاهرة، دار هجر، 1422)، ص 174-182.

(6) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1422هـ)، ص 258-259.

والثاني: حقيقة ما يؤول إليه الشيء، كما في قوله تعالى: وَقَالَ يَأْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيِي مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ١٠٠ يُؤَسِّفُ<sup>(1)</sup>. وهذا المعنى هو الغالب في الاستعمال القرآني، كما قرره ابن جرير، وأكدته الشنقيطي في أضواء البيان<sup>(2)</sup>.

**الوجه الثالث:** على فرض التسليم بكون آيات الصفات من المتشابه، فلا يخلو الأمر من احتمالين<sup>(3)</sup>:  
الأول: أن تكون من المتشابه النسبي، الذي يعلمه بعض الناس ويخفى على آخرين؛ والراسخون في العلم يعلمون معناه وتفسيره.

الثاني: أو أن تكون من المتشابه الحقيقي الذي استأثر الله بعلمه، فيكون المراد به حقيقة الصفات وكيفياتها. وفي كلا الحالتين، فإن معاني الصفات معلومة<sup>(4)</sup>، بينما الكيفيات مغيبة لا يعلمها إلا الله<sup>(5)</sup>.

**الوجه الرابع:** آيات الصفات لا تدخل في المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله؛ إذ قد علمها رسول الله ﷺ وبينها لأصحابه، فهم أعلم الناس بمعانيها، وإن كانت كيفياتها مما استأثر الله بعلمه.

### تبني مذهب التفويض

#### المسألة الأولى: معنى التفويض

يدور معنى التفويض في اللغة حول عدة دلالات، منها: الردّ إلى الشيء، والتحكيم فيه، والتوكيل به<sup>(6)</sup>.

(1) وما يلاحظ أن المؤلف ذكر معنيي التأويل، غير أنه لم يبيّن على ضوءهما وجه التشابه في آيات الصفات: أهو في معناها وتفسيرها، أم في حقيقتها وكنهها، حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 73.

(2) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، الجزء: 16، ص 271، ومحمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الجزء: 1، (بيروت، دار الفكر، بدون سنة)، ص 189، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة، الطبعة: 1، (الرياض، دار الراجية، 1412)، ص 44.

(3) وقد نقل الإمام ابن كثير القولين في تفسيره، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء: 2، الطبعة: 2، (الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420)، ص 11-12.

(4) فقد صرح كثير من أئمة السلف بإثبات معاني الصفات على ما تفهمه العرب من لغتها، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة، (ص 44)، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، الطبعة: 1، (القاهرة، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، 1433، ص 133.

(5) ومن حمل المتشابه على (كيفية الصفة) الإمام أبو بكر الإسماعيلي في كتابه، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الطبعة: 2، (الرياض، دار العاصمة، 1419)، ص 192.

(6) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجزء: 3، الطبعة: 4، (بيروت، دار العلم للملايين، 1407)، ص 1099، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء: 18، (بيروت، دار الهداية،

أما في الاصطلاح فيراد به تفويض العلم بالصفات إلى الله تعالى، وهو على نوعين:

تفويض الكيفية مع إثبات المعنى:

وهو مذهب السلف الصالح؛ حيث يثبتون الصفات على ما يليق بالله عز وجل، ويفوضون العلم بكيفيتها إليه سبحانه (1).

تفويض المعنى والكيفية معاً:

وهو مذهب طائفة من المتكلمين الذين زعموا أن ظاهر نصوص الصفات يقتضي التشبيه (2).

وأما التفويض في الاستعمال الاصطلاحي الشائع عند القائلين به في باب الصفات الخبرية، فيراد به: «(صرف اللفظ عن ظاهره، مع الكف عن بيان المعنى المراد، وترك علمه إلى الله تعالى، فيقال: الله أعلم بمراده)» (3).

المفوضة هم فئة من المنتسبين إلى السنة وإلى منهج السلف، كالإمام السيوطي، والنسفي، الشهرستاني (4)، وقد نسبوا القول بالتفويض للسلف. وينقسمون في موقفهم من النصوص إلى اتجاهين (5):

الاتجاه الأول: يرى أن هذه النصوص لا يراد بها ظاهرها، وأن حقيقتها مجهولة لا يعلمها نبي، ولا ملك، ولا

---

بدون سنة)، ص 496، ويحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، الجزء: 4، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ص 75.

(1) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 25، (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416)، ص 3، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الذهبي، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، الجزء: 1، الطبعة: 1، (الرياض، مكتبة أضواء السلف، 1416)، ص 250، ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، الجزء: 3، الطبعة: 3، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1416)، ص 335.

(2) ميمون بن محمد أبو المعين النسفي الحنفي، التمهيد في أصول الدين - التمهيد لقواعد التوحيد، الجزء: 1، الطبعة: 1، (مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، 1416)، ص 37، وإبراهيم بن حمد البيجوري، تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد، الجزء: 1، الطبعة: 2، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1424)، ص 156.

(3) محمد محيي الدين عبد الحميد، النظام الفريد بتحقيق جواهر التوحيد، (القاهرة، بدون دار نشر محددة، بدون سنة)، ص 128.

(4) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإقتان في علوم القرآن، الجزء: 3، بدون الطبعة، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394)، ص 14، وميمون بن محمد أبو المعين النسفي الحنفي، تبصرة الأدلة في أصول الدين، الجزء: 1، الطبعة: 1، (مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، 2011)، ص 353-423، وأبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، الجزء: 1، دون الطبعة، (مؤسسة الحلبي)، ص 92-93.

(5) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، الجزء: 1، ص 16.

صحابي، ولا أحد من الأمة، وإنما استأثر الله بعلمها. الاتجاه الثاني: يذهب إلى إبقاء النصوص على ظاهرها وحملها عليه، لكن مع القول بأن تأويلها لا يعلمه إلا الله تعالى.

وبذلك يتضح أنهم جميعاً قد نسبوا إلى السلف ما لم يثبت عنهم، إذ زعموا أن هذا التفويض هو مذهبهم.

ويظهر بذلك أنّ التفويض عند السلف مقصور على الكيفية، أما صرف النصوص عن ظاهرها وادعاء الجهل بمعانيها، فمما أحدثه المتكلمون ونسبوه إلى السلف، وهو خطأ يبين لا يليق أن يُنسب إلى خيار الأمة وأئمتها، وقد رد عليه العلماء وبينوا وجه بطلانه<sup>(1)</sup>.

### المسألة الثانية: تبني المؤلف مذهب التفويض

ومن أبرز المسالك التي انتهجها الشيخ حسنين مخلوف في تقرير آيات الصفات: تبني مذهب التفويض. ويتضح ذلك من اعتباره آيات الصفات من المتشابه، كما تقدم بيانه، ثم تأييده لهذا المسلك بنقول عن إمام الحرمين الجويني والرازي؛ إذ قال ناقلاً عن الأول في الرسالة النظامية: «الذي نرتضيه ديناً، وندين به عقداً، اتباع سلف الأمة... وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها»<sup>(2)</sup>، كما نقل عن الرازي قوله: «إن الذي اختاره الأئمة المحققون من السلف والخلف ترك الخوض في تعيين التأويل، بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال»<sup>(3)</sup>.

وزاد الأمر خطورة أن نسب المؤلف هذا المسلك إلى السلف، فذكر أن جمهور أهل السنة . ومنهم الأئمة الأربعة وسفيان الثوري وابن المبارك وابن عيينة ووكيع . قد اتفقوا على وجوب الإيمان بالصفات وتفويض علم معانيها إلى الله، مستشهداً بقول أم سلمة ومالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»<sup>(4)</sup>، بل نسب إلى ابن تيمية وابن القيم ومن تبعهما القول بالتفويض، وهذا

---

(1) أحمد بن عبد الرحمن القاضي، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد، (الرياض، دار العاصمة، بدون سنة)، ص 293-492، والصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف، محمد بن محمود آل خضير، ص 108-124.

(2) عبد الملك الجويني، العقيدة النظامية، الطبعة: 1، (بيروت، دار سبيل الرشاد، 1424)، ص 166.

(3) مرعي بن الكرمي المقدسي الحنبلي، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، الطبعة: 1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ)، ص 59-60.

(4) هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، الطبعة: 8، (الرياض، دار طيبة، 1423هـ / 2003م)، ص 441، ومحمد بن أحمد الذهبي، العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمتها،

غير دقيق في التحقيق العلمي<sup>(1)</sup>.

والصواب أن نسبة مذهب التفويض إلى السلف غير صحيحة؛ بل السلف متفقون على إثبات معاني الصفات على ما يليق بالله تعالى، مع تفويض علم الكيفية إليه وحده. ويتبين بطلان نسبة التفويض إليهم من وجوه<sup>(2)</sup>:

**الوجه الأول:** ليس في كلام السلف ما يدل على جواز صرف اللفظ عن ظاهره، فضلاً عن وجوب ذلك؛ بل المنقول عنهم خلافه<sup>(3)</sup>.

**الوجه الثاني:** صرح كثير من أئمة السلف بإثبات معاني الصفات على ما تفهمه العرب من لغتها<sup>(4)</sup>.

**الوجه الثالث:** أكدوا أن الصفات ثابتة لله تعالى على الحقيقة لا على المجاز<sup>(5)</sup>، في حين أن مذهب التفويض قائم على جعلها مجازات لا يفهم معناها.

**الوجه الرابع:** ورد عنهم قولهم المشهور: «(أمرّوها كما جاءت بلا كيف)»<sup>(6)</sup>، وهذا يقتضي إثبات المعنى مع تفويض الكيفية، إذ ما لا يفهم معناه لا يحتاج إلى نفي الكيف عنه.

---

(القاهرة، دار الفكر، 1388هـ)، ص 81، وعبيد الله بن محمد بن بطة، الإبانة الكبرى، الجزء: 7، (الرياض، دار الراجعية للنشر والتوزيع، بدون سنة)، ص 162.

<sup>(1)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، طبعة الإمارات، مقدمة و.

<sup>(2)</sup> محمد بن محمود آل خضير، الصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف، ص 80-92.

<sup>(3)</sup> وحتى ما نقله المؤلف من كلام أم سلمة ؓ، والإمام مالك، ومحمد بن الحسن، وابن صلاح، ليس فيه ما يدل على مذهب التفويض، بل كلامهم في الحقيقة يخالفه ويطله كما سيتبين ذلك

<sup>(4)</sup> عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة، ص 44، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الدارمي على المريسي، ص 133.

<sup>(5)</sup> علي بن إسماعيل الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، الطبعة: 1، (القاهرة، دار الأنصار، 1397)، ص 139، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الجزء: 7، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387)، ص 131، 145.

<sup>(6)</sup> هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، الجزء: 3، ص 582.

**الوجه الخامس:** فسّر السلف بعض الصفات عند الحاجة، كصفة الاستواء<sup>(1)</sup>، والحنان<sup>(2)</sup>، والعجب<sup>(3)</sup>، والتجلي<sup>(4)</sup>، والنزول<sup>(5)</sup>، والأسف<sup>(6)</sup>. وهذا ينفي دعوى تفويضهم لمعاني الصفات.

**الوجه السادس:** لم يتوقف السلف عن تفسير شيء من القرآن، حتى الحروف المقطعة، فكيف يتوقفون عن آيات الصفات؟

وقد قال ابن قتيبة: ((فإنّا لم نر المفسرين توقّفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمرّوه كلّ على التفسير، حتى فسروا (الحروف المقطّعة) في أوائل السّور، مثل: الر، وحم، وطه، وأشبه ذلك. وسترى ذلك في الحروف المشكّلة، إن شاء الله))<sup>(7)</sup>.

وقال ابن تيمية أيضاً: ((فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها وفسروها بما يوافق دلالتها وبيّناها ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن))<sup>(8)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، الجزء: 1 و4، الطبعة: 4، (الرياض، دار طيبة، 141)، ص 78، و293، ويحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، الجزء: 1، الطبعة: 1، (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون سنة)، ص 25، أحمد بن الحسين البيهقي، الأسماء والصفات، الجزء: 2، الطبعة: 1، (جدة، مكتبة السوادي، 1413)، ص 307، شمس الدين الذهبي، مختصر العلو للعلّي العظيم، الطبعة: 2، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1412)، (ص 171).

<sup>(2)</sup> أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، الجزء: 4، الطبعة: 1، (حيدر آباد - الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1384)، ص 401.

<sup>(3)</sup> محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 21، ص 22-23.

<sup>(4)</sup> محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 13، ص 97، أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، الجزء: 11، الطبعة: 1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م)، ص 126-127.

<sup>(5)</sup> شمس الدين الذهبي، مختصر العلو للعلّي العظيم، الطبعة: 2، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1412)، ص 213، ومحمد بن جرير الطبري، التبصير في معالم الدين، الطبعة: 1، (الرياض، دار العاصمة، 1416)، ص 142، ومحمد بن خزيمة، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، الجزء: 1، الطبعة: 5، (الرياض، مكتبة الرشد، 1414)، ص 189-190.

<sup>(6)</sup> عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، الجزء: 3، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419)، ص 170، (178-179)، ومحمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 21، ص 622.

<sup>(7)</sup> عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ص 67.

<sup>(8)</sup> أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 13، ص 307.

**الوجه السابع:** لو كان السلف مجرد مثبتين للألفاظ دون معانٍ، لما رماهم المعطلة بالتشبيه؛ إذ إنَّ تهمة التشبيه لم تكن لتتوجه إلى من يثبت ألفاظاً مجردة بلا معنى<sup>(1)</sup>.

**الوجه الثامن:** إنَّ نسبة التفويض إلى الصحابة والتابعين والأئمة يقتضي اتهامهم بالجهل بما وصف الله به نفسه، وهذا باطل قطعاً<sup>(2)</sup>. وبذلك يتبيّن أن السلف أثبتوا للصفات معانيها اللائقة بجلال الله، وفوّضوا الكيفيات وحدها.

ومن هنا يظهر أن المسلّكين اللذين اعتمد عليهما المؤلف - أعني اعتبار آيات الصفات من التشابه، وتبنيّ مذهب التفويض - يمثلان الأساس الذي بنى عليه تفسيره لآيات الصفات. وتتفرع عنهما مسالك أخرى يظهر فيها أحياناً موافقته لمنهج السلف، إلا أن منطلقه في الغالب هو التفويض لا الإثبات على منهج أهل السنة. وهذا يفسّر ازدواجية منهجه: فيفسّر بعض الصفات على طريقة السلف، ويؤول أو يفوّض أخرى، مما أحدث اضطراباً في تقريراته العقدية.

#### إيراد أقوال المتكلمين دون نقد أو بيان بطلانها

نقل الشيخ مخلوف في بعض المواطن من تفسيره مذهب المتكلمين في تأويل صفات الله I، منها: صفة الإتيان؛ حيث قال: ((ومذهب جمهور المتكلمين أن ظواهر هذه الآيات غير مرادة بالإجماع؛ فوجب تأويلها على سبيل التفصيل، فيُحمل الإتيان على إتيان أمره أو بأسه))<sup>(3)</sup>. وإيراد القول المخالف من غير ردٍّ أو بيان بطلانه يخالف منهج التحقيق العلمي وأسلوب أهل السنة في بيان الحق ورد الباطل بالدليل.

فالباحث مطالب بإيضاح بطلان التأويلات الكلامية التي تصرف النصوص عن ظاهرها الصحيح، وبيان أن الإتيان صفة فعلية تليق بجلال الله لا تشبه صفات المخلوقين.

#### المطلب الثاني: المسالك الموافقة لمنهج أهل السنة والجماعة

##### تعظيم صفات الله تعالى وذاته المقدسة

فقد قرر عند شرحه لاسم الله المجيد أنه: ((العظيم في ذاته وصفاته))<sup>(4)</sup>.

(1) هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، ص 588، وقوام السنة الأصهباني، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، الجزء: 1، الطبعة: 2، (الرياض، دار الراية، 1419)، ص 202-203.

(2) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، الجز: 1، الطبعة: 1، (الرياض، دار العاصمة، 1408)، ص 106.

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 49-51.

(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 796.



هذا التعبير يدل على إثبات العظمة الذاتية والصفاتية لله تعالى، وهو من لوازم الإيمان بكماله المطلق وتنزيهه عن النقائص. وقد قرر السلف أن من أسماء الله ما يدل على الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، كاسم العظيم والحيد<sup>(1)</sup>، كما في قوله تعالى: ..وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ٢٥٥ البقرة

### إثبات علو صفات الله I في الكمال والجلال

قال عن قوله: وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ٢٧ الرُّوم: ((الوصف الأعلى في الكمال والجلال))<sup>(2)</sup>. يقتضي هذا المسلك تحرير مدلول قوله تعالى: وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ٢٧ الرُّوم: بوصفه تقريراً لكمال الأسماء والصفات على وجه ينفي مماثلة المخلوقات، مع التحقق من مدى تصريح الشيخ مخلوف بذلك أو اكتفائه بعبارة مجملة. كما يلزم تمييز نوع العلو المراد: أهو علو الذات أم علو القدر والقهر، واستقراء مواضع الفوقية والاستواء في صفوة البيان لمعرفة هل يثبت الشيخ علو الذات صراحةً أم يقصره على علو المنزلة. ويبحث كذلك منهجه في الصفات الخيرية: هل يلتزم قاعدة السلف "المعنى معلوم والكيف مجهول" مع إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، أم يميل إلى صرف الظواهر إلى المجاز بغير قرينة ملزمة؟ وأخيراً تقاس عباراته في هذا الموضوع بنظائرها عبر التفسير للثبوت من اتساق المنهج. فهذه الجملة كلها تجعل هذا المسلك من أدق مواضع التمييز بين تقارير أهل السنة ومناهج مخالفينهم، ومن ثم فهو أحوج إلى بحث موسع وتمحيص دقيق قبل إصدار تقويم نهائي.

### الجمع بين الثناء على الله بأوصاف الكمال وتنزيهه عن النقائص

قال في تفسير قوله وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ ٥٨ الفرقان: ((نزه تعالى على جميع النقائص مثبناً عليه بأوصاف الكمال))<sup>(3)</sup>.

وهذا من أدق مسالك أهل السنة في الجمع بين التنزيه والإثبات، وهو مسلك قرآني يجمع بين التنزيه بالحمد<sup>(4)</sup>، كما في قوله تعالى: سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ ١٨٠ الصافات.

### تقرير تنزيه الله عن كل ما لا يليق به

قال المؤلف: ((نزه الله تعالى عما لا يليق به جميع العوالم. فتنزيه الملائكة والمؤمنين من الثقلين بلسان المقال، وتنزيه باقي الخلق بلسان الحال، بمعنى دلالتها على وجوده وتنزيهه. فإن كل الموجودات دالة بإمكانها

---

(1) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 3، ص 25، ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، الجزء: 1، دون الطبعة، (بيروت، دار الكتاب العربي، دون السنة)، ص 163.  
(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 512.  
(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 467.  
(4) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 2، ص 515.

وحدوثها على الصانع القديم، المتصف بكل كمال، المنزه عن كل نقص<sup>(1)</sup>.  
عبارة صحيحة في الدلالة على تنزيه الخالق عن النقائص، وأن المخلوقات تشهد بعجزها ودلالة وجودها على كمال الصانع<sup>(2)</sup>.

### إثبات الصفات مع تفويض الكيفية لا المعنى

قال المؤلف عن صفة الغضب: «صفة أثبتها الله تعالى لنفسه، على وجه اللائق، بجلال ذاته، نؤمن بها، ونفوض إليه تعالى علم حقيقتها بالنسبة إليه، مع تنزيهه عن مشابهة الحوادث، وأثرهما الانتقام والعذاب»<sup>(3)</sup>.  
وقال أيضا عن صفة الإتيان: «(وإتيانه تعالى إنما هو بالمعنى اللائق به سبحانه مع تنزيهه عن مشابهة الحوادث، وتفويض علم كيفيته إليه تعالى، كما ذهب إليه السلف)<sup>(4)</sup>، ثم أورد بعد ذلك قول المتكلمين في تأويل هذه الصفة، دون بيان بطلان قولهم.

هذا التقرير مطابق لمنهج السلف في إثبات الصفات وتفويض الكيفية دون المعنى، وهو ما قرره الإمام مالك في قوله: الاستواء معلوم والكيف مجهول<sup>(5)</sup>.

تؤدي ازدواجية منهج الشيخ مخلوف في تفسير آيات الصفات - إذ يجمع في مواضع بين تقرير يوافق مسلك السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف، وفي أخرى يميل إلى عدها من المتشابه أو إلى التفويض والتأويل الكلامي - إلى اضطراب في الدلالة الإجمالية للتفسير؛ فتتعاقد عبارات تثبت الظاهر الشرعي على وجه لائق مع صيغ توهم صرفه إلى المجاز أو الجزم بعدم إرادته. وتنشأ عن ذلك قابلية عالية للتلقّي الانتقائي؛ إذ يجد القارئ ما يعضد خلفيته أيّا كانت، فتضعف قيمة التفسير بوصفه مرجعاً مُحْكَمًا في هذا الباب. كما يختلّ ضبط المصطلحات بين تفويض الكيفية (وهو مسلك السلف) وتفويض المعنى (وهو مسلك المتكلمين)، ويتهيم من ثمّ تذبذب منهجيّ في معالجة النصوص الخبرية، ينعكس على ميزان الترجيح وقواعد الجمع بين الأدلة، ويصعب إصدار تقويم علمي حاسم لموقف المؤلف.

ويفضي هذا الاضطراب إلى اهتزاز معيار "الظاهر الشرعي" في لسان العرب والشرع، ويضعف الأثر التعليمي والتربوي الذي يحتاج إلى قواعد مضطردة من قبيل: إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، وتفويض للكيف لا للمعنى. كما يمتد أثره إلى أبواب عقدية متصلة كمسائل العلو والكلام والنزول والقدر، فتظهر تعارضات فرعية لاحقة وتُخَفِّحُ حجّة الاستشهاد بمواضع التفسير في الجدل العلمي، إذ يسهل نقض الموضوع

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 700.

(2) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص 475.

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 3.

(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 49-51.

(5) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 3، ص 195.

الموافق بآخر مخالف داخله.

ولمعالجة ذلك، يلزمُ الباحثُ إعلانُ أصلٍ حاكمٍ يَرِنُ به الموضع: «المعنى معلوم، والكيف مجهول»، مع التفريق الصارم بين تفويض الكيفية المقبول وتفويض المعنى المردود، واشتراط قرائن معتبرة قبل حمل النص على المجاز، وإلا فالأصل إمرأه مع التنزيه. كما تُستحسن إقامة استقراءٍ جدولٍ لمواضع الصفات في صفوة البيان يُصنّف كلَّ موضعٍ بحسب المسلك المتَّبَع (إثبات، تفويض كيف، تفويض معنى، تأويل) مع التعليل والدليل، ليتبيّن النسقُ الغالب وتستقيم على أساسه نتيجةٌ منهجيةٌ واضحة.

### المبحث الثالث: تقرير الصفات العلا وتقييمه على ضوء عقيدة السلف

#### المطلب الأول: تقرير الصفات العلا

يظهر من تتبّع تفسير صفوة البيان أنّ المؤلف يثبت جملةً من الصفات الإلهية كالكلام والعلو والقيومية والغنى، غير أنّه ينجح في مواضع أخرى إلى التفويض أو التأويل؛ فيفسّر بعض الصفات بلازمها أو يصرفها عن ظاهرها، كصفة اليد والعين والساق، ويؤوّل الرضا بالقبول والمجازاة، والغضب تارةً بالإثبات وأخرى بالعقوبة.

ينصرف هذا المطلب إلى إبراز تقارير المؤلف في باب الصفات التي خالف فيها منهج السلف الصالح، وأما ما وافق فيه طريقتهم فلا نتوسع في عرضه؛ ويكتفى بذكر أمثلة موجزة عليه مع الإحالة إلى مواضعها في التفسير.

#### المسألة الأولى: التقسيم الإجمالي للصفات

تنقسم الصفات باعتبار جهة الإثبات والسلب إلى:

##### الصفات الثبوتية

وتنقسم من جهة أدلتها إلى:

أولاً: سمعية عقلية، وتنقسم من جهة التعلّق إلى ذاتية وفعلية<sup>(1)</sup>:

##### الصفات الذاتية:

- الحياة والقيومية، والقدرة، والعلم، والغنى، قرّرها المؤلف تقريراً ظاهراً في مواضع متعددة، وافق فيها منهج السلف على وجه العموم<sup>(2)</sup>.
- العلو

<sup>(1)</sup> وقد نص المؤلف بتقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية، حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 3.

<sup>(2)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 61، ص 105، ص 318، ص 584، ص 433، ص 688، ص 252، ص 320، ص 167، ص 286.

أثبت الشيخ مخلوف صفة العلو لله بنوعيه علو الذات وعلو القهر. أما علو الذات فقد دلّ عليه شرحه لاسم المتعال بقوله: ((المستعلي على كل شيء في ذاته وصفاته وأفعاله))<sup>(1)</sup>، ويُستأنس لذلك أيضا بالأمور التالية:

- إثباته الاستواء لله تعالى في مواضع عدة<sup>(2)</sup>.
  - تفسيره الاستواء بـ((علا وارتفع)) مع نفي التكييف والتمثيل<sup>(3)</sup>.
  - تفسيره السماء بـ((الأجرام العلوية)) أو ((جهة العلو))<sup>(4)</sup>.
  - تقريره المعراج للنبي ﷺ بالجسد والروح<sup>(5)</sup>.
- وأما علو القهر فقد صرح به عند قوله تعالى وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ١٨ الْأَنْعَام : مَبِينَا أَنْ فَوْقِيَّتِهِ فَوْقِيَّةٌ قَهْرٍ وَغَلْبَةٍ وَعَلَوٌ<sup>(6)</sup>. كما فسر اسم العلي بـ((العالي على جميع خلقه بالقهر))<sup>(7)</sup>.  
وجدير بالتنبيه إلى أن المؤلف جعل قوله ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ... ١٦ أَمْ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ... ١٧ المَلِك من المتشابه الذي يُجرى مع التنزيه، وهو مسلكٌ يُضعف دلالة الآية البيّنة على إثبات العلو<sup>(8)</sup>.

#### • المعية

أثبت الشيخ مخلوف المعية العامة بعلم الله المحيط<sup>(9)</sup>، والمعية الخاصة بنصره وحفظه لأوليائه<sup>(10)</sup>، ونصّ على نفي أن تكون المعية بالذات<sup>(11)</sup>.

#### الصفات الفعلية:

---

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 320، وهو الموضع الوحيد الذي يُستدل به على إثبات المؤلف لعلو الذات، مع إغفاله سائر الأدلة المتضافرة الدالة عليه، منها: [آل عمران: 55]، و[النساء: 158]، و[فاطر: 10]

(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 207-208، ص 270، ص 398، ص 521،

ص 700

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 11.  
(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 11.  
(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 359.  
(6) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 171.  
(7) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 520.  
(8) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 736.  
(9) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 700، ص 707.  
(10) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 402.  
(11) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 700.

- **الخلق**، يقرره المؤلف وفق منهج السلف، ويكثر التمثيل له، منها: تفسيره لقول الله إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ ٤٥ الْأَعْرَافَ ((الخلق إيجاد الأشياء من العدم، والأمر التدبير والتصرف على حسب الإرادة لما خلقه، فهو I الخالق والمدير للعالم حسب إرادته وحكمته لا شريك له في ذلك))<sup>(1)</sup>
- **الإعطاء**، لم يصرح بإثباتها لفظاً، غير أن تفسيره لآياتها يفيد تقريرها، قال في تفسير قوله إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ١ الْكَوْثَرُ: ((امتن الله تعالى على رسوله ع بإعطائه الكوثر؛ أي بتخصيصه به وبأتمته يوم القيامة))<sup>(2)</sup>.

- **الإرادة**، لم يصرح بإثباتها لفظاً، غير أن تفسيره لآياتها يفيد تقريرها، قال في تفسير قوله فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَهْدِهِ يُشْرِحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ١٢٥ الْأَنْعَامَ : ((أي فمن يرد الله أن يهديه للإسلام ويوفقه له يوسع صدره لقبوله، ويستهلله له بفضله وإحسانه. ومن يرد أن يضلّه يُصَيِّر صدره ضيقاً متزايد الضيق، لا منفذ فيه للإسلام؛ كأنها إذا دعي إليه قد كلف الصعود إلى السماء وهو لا يستطيعه بحال))<sup>(3)</sup>.

ثانياً: سمعية خبرية، وتنقسم كذلك إلى ذاتية وفعلية

#### السمعية الخبرية الذاتية

- **الرؤية كالبصر والنظر**

لم يتعرّض الشيخ مخلوف لآياتها تفسيراً إلا موضعاً واحداً في قوله تعالى وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ٧٧ آلِ عِمْرَانَ : ففسّر (النظر) بنفي الرحمة والإحسان<sup>(4)</sup>، وهو صرف للفظ عن ظاهره.

- **العين**

لم يصرح بإثباتها، وأحال على مذهب السلف إجمالاً<sup>(5)</sup>، ثم ذكر مذهب الخلف في تأويلها بـ"المراى"

---

<sup>(1)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 208، وص 465، ص 486، ص ٥٧١، ص

<sup>(2)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 828، وص 811، ص 402.

<sup>(3)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، 190، وص 771، ص 208، ص 381، ص ٤٩٨ -

٤٩٩، ص ١٧٤، ص ٧٧١، ص ٢٩ - ٣٠، ويلاحظ على المؤلف إغفاله تفسير جملة من الآيات الدالة على إرادة الله تعالى ومشيئته، فضلاً عن الاستدلال بها في تقرير إثبات هذه الصفة لله Y.

<sup>(4)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 86.

<sup>(5)</sup> حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 674، والمذهب الذي أراده المؤلف إنما هو مذهب

التفويض كما سبقت الإشارة، غير أن نسبته إلى السلف غير مقبولة، وقد تقدّم بيان وجوه بطلان هذه النسبة

أو "الحفظ" <sup>(1)</sup>، ومضى في آيات العين على مقتضى التأويل ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ و﴿لِيُعَيِّنِيَ﴾، مثبتاً  
اللازم دون أصل الصفة <sup>(2)</sup>. ومع ذلك أثبت رؤية الله تعالى في الآخرة تصريحاً، بعد التفريق بين  
الإدراك والرؤية، قال في تفسير قوله لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ١٠٣  
الأنعام : (( لا تحيط بعظمته وجلاله على ما هو عليه أبصار الخلائق في الدنيا والآخرة، أولاً تدركه  
الأبصار إدراك إحاطة بكنهه وحقيقته؛ فإن ذلك محال. والإدراك بهذا المعنى أخص من الرؤية التي  
هي مجرد المعاينة؛ فنفيه لا يقتضي نفي الرؤية؛ إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم. فأنت ترى  
القمر ولا تدرك حقيقته، ولذلك أثبت أهل السنة رؤية المؤمنين له تعالى في الآخرة)) <sup>(3)</sup>.

#### • السمع

لم يصرح بإثباته اسماً، وفسر قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ...﴾ المجادلة بأن السمع كناية عن ((الإجابة  
والقبول)) <sup>(4)</sup>، وهو تأويل يصرف الدلالة الظاهرة.

#### • الوجه

ترك آيات صريحة فيه دون تفسير كقوله: وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ... ٢٧ الرّحمن : وقوله: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ  
إِلَّا وَجْهَهُ ٨٨ القصص : وفسر قوله: ...أَتَتَغَاءَ وَجْهَ اللَّهِ ٢٧٢ البقرة : بالنية والإخلاص، دون  
تقرير أصل الصفة <sup>(5)</sup>.

#### • اليد

قرّرها على طريقة التفويض إجمالاً، ثم ذكر تأويل الخلف لها بالقوة أو النعمة، من غير ترجيح علمي  
واضح ولا ردّ على التأويل <sup>(6)</sup>.

#### • الساق

ذهب إلى أنها كناية عن الشدة في قوله تعالى: يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ... ٤٢ القلم : وهو حمل مجازي  
<sup>(7)</sup>، مع أنّ سياق الآية لا يوافق اصطلاح العرب في "كشف الشدة" (وهو في اللغة: كشفها أي  
إزالتها)، وقد نبّه أئمة التحقيق إلى أنّ ظاهر السياق في مقام السجود يقتضي إثبات الصفة على

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 674.

(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 291، ص 682، ص 401

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 185.

(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 706.

(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 67.

(6) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 651، ص 156.

(7) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 741.

ما يليق بالله، مع نفي الكيف<sup>(1)</sup>.

#### أ. سمعية الخبرية الفعلية

##### • الكلام

أثبتته صريحاً؛ فقرّر تكليم الله لموسى عليه السلام بحرفٍ وصوتٍ لا يشبه كلام المخلوقين<sup>(2)</sup>، وذكر نداء الربّ لموسى من جميع الجهات<sup>(3)</sup>. كما أشار إلى التكليم في ليلة المعراج<sup>(4)</sup>. إلا أنّه ترك آياتٍ أُخر صريحة في الباب دون تقرير<sup>(5)</sup>، وأوّل كلمات الله في بعض المواضع بـ((معلوماته وحكمته/مقدوراته))<sup>(6)</sup>، وهو مسلكٌ لا يستقيم مع ظواهر اللفظ في سياقاتها.

##### • الاستواء

قرّره على طريقة "الإمرار بلا كيف"، ثم عرض مذهب المتكلمين في صرفه إلى استقامة الملك ونفوذ الأمر<sup>(7)</sup>، وأحال في المواضع على مذهب السلف وهو عنده في كثيرٍ من المواضع تفويض المعاني لا تفويض الكيف<sup>(8)</sup>، الأمر الذي يُحدث اضطراباً منهجياً بين النقل والإثبات.

##### • المجيء

قرّره بإطلاق "المعنى اللائق بالله" مع تفويض الكيف<sup>(9)</sup>، ثم أورد تأويل الخلف بحمل المجيء على ((مجيء الأمر أو البأس))<sup>(10)</sup>، دون مناقشة علمية لوجه مخالفته لظاهر النص.

##### • المحبة والرضاء والغضب

---

(1) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، الجزء: 5، الطبعة: 1، (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ)، ص 472 - 474، ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 1، ص 253.

(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 220.

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 399.

(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 395.

(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 139، ص 124، ص 61، ص 132، ص 248.

(6) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 519.

(7) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 519، ص 398، ص 700، ص 521، ص 270.

(8) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 207 - 208.

(9) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 49 - 50، إن المذهب الذي ارتضاه المؤلف هو تفويض

المعاني، وبناءً عليه تُفهم عباراته العامة في تقرير الصفات؛ إذ قصد بنسبة ذلك إلى السلف مذهب التفويض.

(10) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 50.

لم يصرح بإثبات المحبة اسمًا، وأول الرضا بالقبول والمجازاة<sup>(1)</sup>، وفي الغضب اضطرب: أثبتته في موضع بمعنى الإغضاب ووقوع أثره<sup>(2)</sup>، وأوله في موضع آخر بالعقوبة<sup>(3)</sup>، وترك أدلة كثيرة في الباب دون تقرير<sup>(4)</sup>.

#### • صفة الحياء

قرر الشيخ مخلوف عند تفسير قوله: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ۖ فَمَا فَوْقَهَا...<sup>(5)</sup> البقرة: إثبات صفة الحياء لله على الوجه اللائق، مع تفويض علم الكيفية وتنزيهه عن صفات المخلوقين؛ وهذا موافق لأصل منهج السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف. لكنه ذكر تأويل بعض المفسرين للاستحياء بلازمه (الترك) دون نقض صريح، وهو مأخذ منهجي يبقي قدرًا من الإجمال في العرض<sup>(6)</sup>.

#### الصفات السلبية

يؤكد المؤلف وجوب تنزيه الله عن كل نقص لمكان اتصافه بكل كمال<sup>(7)</sup>، غير أنه لم يفرد الصفات السلبية ببحث مستقل، كنفي الموت والعجز والظلم والنسيان والضلال<sup>(8)</sup>، واكتفى بإشارات عابرة، كقوله في تفسير قوله لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ<sup>(9)</sup> البقرة: إن المراد عدم الغفلة عن تدبير الخلق<sup>(10)</sup>.

#### المطلب الثاني: تقييم تقرير الشيخ حسنين مخلوف في الصفات على ضوء عقيدة السلف المسألة الأولى: تقريره الموافق للسلف

لا شك أن للشيخ مخلوف جهودًا مشكورة في إثبات عدد من الصفات العظيمة لله تعالى، مثل: الحياة، والقيومية، والعلم، والقدرة، والغنى، والعلو بنوعيه، وصفة الكلام، حيث قررها بعبارات واضحة، وأكد في بعض المواضع أن كلام الله سمعه موسى عليه السلام بحرف وصوت لا يشبه كلام المخلوقين<sup>(11)</sup>، كما قرر

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 819.

(2) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 626.

(3) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 405.

(4) [النساء: 93]، [المتحنة: 13]، [النور: 9]، [محمد: 28]، [التوبة: 46]، [الصف: 3]

(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 10.

(6) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 700، ص 467.

(7) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 395، ص 382، ص 556، ص 467.

(8) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 61.

(9) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 220.



معية الله العامة بعلمه، والخاصة بنصره وحفظه لأوليائه<sup>(1)</sup>، وهو ما يوافق مذهب أهل السنة والجماعة<sup>(2)</sup>.

## المسألة الثانية: مواطن المخالفة والانحراف عن منهج السلف

### التفويض في المعاني

غلب على تقرير المؤلف أن مذهب السلف هو تفويض المعاني، في حين أن السلف إنما فوّضوا الكيفية فقط، وأثبتوا المعنى الظاهر اللائق بالله تعالى. ونسبته التفويض المطلق إلى السلف غير مسلمة، بل باطلة؛ إذ لو كانوا يجهلون المعاني لما فسّروا كثيراً من الصفات كالاستواء، والعجب، والضحك، والنزول.

قال الإمام مالك بن أنس: ((الاستواء معلوم، والكيف مجهول))<sup>(3)</sup>. فالمعنى معلوم، والجهل إنما هو بالكيفية. أما القول بأن ((ظاهرها غير مراد))<sup>(4)</sup>، فهو تعطيل لمعاني النصوص، وفتح لباب التأويل الباطل.

### إدخال آيات الصفات في المتشابه

جعل المؤلف بعض نصوص الصفات . مثل قوله تعالى: **ءَأْمِنْتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ...** ١٦ **أَمْ أَمِنْتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ...** ١٧ **المَلِكُ:** من المتشابه الذي يُجرى مع التنزيه<sup>(5)</sup>، وهذا مخالف لطريقة السلف؛ لأن هذه الآية من أبين النصوص في إثبات علو الله تعالى، ولا يصح جعلها من المتشابه بحال.

إن نصوص الصفات ليست من المتشابه المطلق، بل هي محكمة من جهة دلالتها على إثبات الصفات، غايتها أنها فوق إدراك الكيفية. والمتشابه الذي استأثر الله بعلمه إنما هو الكيفيات، لا المعاني

### التأويل وصرف النصوص عن ظاهرها

أخذ المؤلف في تفسيره بطرائق التأويل في عدد من الصفات الخبرية، فصرفها عن ظاهرها الذي عليه السلف الصالح. فقد أول صفة النظر في قوله تعالى: **وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ** ٧٧ **آلِ عِمْرَانَ:** بأن المراد

(1) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 700، ص 707، ص 402

(2) أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة، الطبعة: 1، (القاهرة، دار الثبات للنشر والتوزيع، بدون سنة)، ص 139، ومحمد بن إسماعيل البخاري، خلق أفعال العباد، (الرياض، دار المعارف السعودية، بدون سنة)، ص 149، والحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، الطبعة: 2، (دمشق - بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ / 1983م)، ص 84، محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 22، ص 387، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، الطبعة: 2، (الرياض، أضواء السلف، 1420)، ص 193، إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء: 4، ص 615.

(3) هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، ص 441.

(4) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 72، ص 73.

(5) حسنين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 736.

منها عدم الرحمة والإحسان<sup>(1)</sup>، وأول صفة السمع في قوله تعالى: قَدْ سَمِعَ اللَّهُ... المجادلة: بأنها كناية عن الإجابة والقبول<sup>(2)</sup>، كما أول صفة الوجه في قوله تعالى: ...أَبْتَعَا وَجْهَ اللَّهِ ٢٧٢ البقرة: بمعنى النية والإخلاص<sup>(3)</sup>، وترك سائر الآيات الصريحة الدالة على صفة الوجه دون تفسير<sup>(4)</sup>. وكذلك أول صفة الساق بأنها كناية عن الشدة والبلاء<sup>(5)</sup>، مع أن السياق ظاهر في دلالة على إثباتها لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله<sup>(6)</sup>. بل تعدى ذلك إلى بعض آيات الكلام، ففسرها بمعنى المعلومات والحكمة<sup>(7)</sup>، وهو تأويل يصادم النصوص الصريحة في إثبات صفة الكلام لله.

إن تأويل الصفات باللازم أو المجاز خروج عن منهج السلف. فقد أجمعوا على أن هذه الصفات تمر كما جاءت مع الإيمان بمعانيها، ونفي المماثلة عنها، لقوله تعالى: ...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... ١١ الشورى: وأما التأويلات التي ذكرها المتكلمون فهي إبطال لدلالة النصوص، وهو مسلك المعتزلة والأشاعرة.

### الاضطراب بين الإثبات والتأويل

تردد المؤلف في صفة الغضب بين الإثبات والتأويل؛ فأثبتها في موضع، وأولها بالعقوبة في موضع آخر<sup>(8)</sup>، وكذلك فعل في صفة الحياء؛ فأثبتها على طريقة التفويض، ثم ذكر التأويل بلا ترجيح<sup>(9)</sup>. إن الغضب والرضا صفات ثابتة لله تعالى كما تليق بجلاله، لا يجوز صرفها إلى العقوبة أو المجازاة فقط، لأن هذا نفي لأصل الصفة.

### إغفال كثير من النصوص

ترك المؤلف آيات كثيرة في باب الصفات دون تعليق أو تقرير، مثل آيات المحبة والسمع والرؤية، واكتفى في مواضع بالإشارة إلى "مذهب السلف والخلف" دون تحرير علمي. الواجب على المفسر إذا ذكر قول المخالف أن يبين بطلانه، لا أن يذكره ويسكت عنه، حتى لا يُظن

(1) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 86.

(2) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 706.

(3) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 67.

(4) كقوله وَيَبْقَى وَجْهٌ رَبِّكَ... ٢٧ الرُّحْمَنُ : وقوله كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ٨٨ الْقَصَص

(5) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 741.

(6) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، الجزء: 5، ص 472 -

474، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتزلة، الجزء: 1، ص 253.

(7) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 519.

(8) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 626، ص 405.

(9) حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 819.

أنه هو القول الصحيح. والسكوت عن رد الباطل تقرير له.

### 3. الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد الفراغ من هذا البحث الموسوم بـ منهج الشيخ حسنين مخلوف في تقرير صفات الله تعالى: دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفوة البيان لمعاني القرآن، خلص الباحث إلى جملة من النتائج المهمة التي تكشف عن ملامح منهج المؤلف في باب الصفات، ومدى التزامه بعقيدة السلف الصالح أو ابتعاده عنها.

#### 3.1 النتائج:

##### 3.1.1 بيان المسائل العقدية المتعلقة بصفات الله في تفسير صفوة البيان لمعاني القرآن

- إثبات جملة من الصفات العليا:  
يُثبت المؤلف صفاتٍ ثبوتية كالحياة، والعلم، والقدرة، والقيومية، والغنى، ويُقرّر علوّ الله بنوعيه (علوّ الذات وعلوّ القهر) إجمالاً، ويثبت الكلام لله ويُصرّح بتكليم موسى عليه السلام.
- اعتبار آيات الصفات من المتشابه:  
يصرّح بأن آيات الصفات داخلية في المتشابه، ويجعل "ظاهرها غير مراد"، ما يفتح مسلك التفويض أو التأويل في مواضع عدّة.
- التفويض والأثر المنهجي:  
يغلب على تقريره تفويض الكيفية، غير أنّ عبارات له تُفهم تفويض المعنى أيضاً، فيؤول أو يصرف ظاهر بعض الألفاظ (كالنظر، والسمع، والوجه، والساق) إلى لوازم أو مجازات.
- الاضطراب بين الإثبات والتأويل:  
في بعض الصفات الخبرية (كالغضب والحياء) يظهر التردّد بين الإثبات على طريقة "الإمرار بلا كيف" وبين حملها على اللوازم (العقوبة أو الترك).
- تعظيم جانب التنزيه واللغة:  
يحضر التنزيه نفياً للمماثلة مع عناية لغوية واشتقاقية وبلاغية تُفيد في بيان المعاني العامة، لكن دون تحرير كافٍ لأصول باب الصفات على طريقة السلف عند كل موضع.
- ترك عددٍ من النصوص دون تقرير عقدي:  
يمرّ على بعض آيات الصفات دون ترجيح صريح أو يذكر أقوال الخلف دون نقدٍ بين، ما يورث إجمالاً في تقرير المعتقد عند القارئ.

##### 3.1.2 إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين صفوة البيان ومنهج أهل السنة والسنة

## في باب الصفات

### أ) مواضع الاتفاق

#### • الأصول الكُلّية:

إثبات الصفات الكمالية وتنزيه الله عن النقائص، ونفي المماثلة، وإمرار النصوص مع التسليم لله سبحانه.

#### • علو القهر، وكمال الربوبية:

تقرير فوقية القهر، وعموم العلم، وتمام الحكمة والقدرة؛ وهذه معانٍ درج عليها أئمة السنة وفسروها بما يوافق لسان العرب ودلالة السياق؛ غير أن المخالفين لهم أنكروا علو الذات.

### ب) مواضع الاختلاف

#### • تصنيف آيات الصفات:

الإمامان الطبري وابن الجوزي لا يجعلان آيات الصفات من المتشابه الذي يُجهل معناه، بل يفسّره مع تفويض الكيفية<sup>(1)</sup>؛ بينما صفوة البيان يُدخل كثيراً منها في المتشابه ويقرّر أن "ظاهرها غير مراد".

#### • المسلك في الخبرية:

يميل الطبري وابن كثير إلى إثبات المعنى الموافق للّسان والسياق مع تفويض الكيف (كآيات الاستواء والوجه واليد والنزول)، ويُكرّان التأويلات المخرجة عن الظاهر العربي. بينما صفوة البيان كثيراً ما يحملها على اللوازم (كالقبول/المجازة/الشدة) أو يذكر تأويل الخلف دون مناقشة نقدية كافية.

#### • الاتساق المنهجي:

يظهر عند أئمة السّنة اتساقٌ بين الأصول والتطبيق (إثبات/تفويض الكيف)، بينما لدى صفوة البيان تردّد بين الإثبات والتأويل، وإجمالاً في مواضع، وتركّ لآياتٍ ظاهرة دون تقرير عقديّ حاسم. فتبين مما سبق أن صفوة البيان يوافق أئمة السنة في أصول التنزيه وإثبات صفات الكمال، ويخالفهم في تصنيف طائفةٍ من آيات الصفات كمتشابه وفي الميل إلى التفويض/التأويل على حساب الإمرار بإثبات المعنى وتفويض الكيفية.

### 3.1.3 توضيح المنهج العقدي المعتمد لدى مؤلف صفوة البيان وبيان منهج السلف في معالجة

(1) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 6، ص 174-182، وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1422 هـ) ص 258-259

## الانحرافات

### أ) المنهج العقدي لدى المؤلف

- تعظيم التنزيه مع جعل الظاهر غير مراد في آيات الصفات: يعدُّ كثيرًا منها من المتشابه، ويكتفي بالإجمال أو يذكر أقوال الخلف في التأويل دون ردِّ حاسم.
- تفويض يتجاوز الكيفية في مواضع إلى تفويض المعنى أو صرف الظاهر إلى لوازم ومجازات.
- ترجيحاً عقدياً غير مكتملة الأدلة: إيراد أقوال المخالفين بلا تفنيدٍ منهجي يوقع الالتباس عند غير المتخصص.

### ب) المنهج السلفي في المعالجة والردّ

- إثبات المعنى اللائق بالله وتفويض الكيفية: "الاستواء معلوم والكيف مجهول"، ومثله سائر الصفات الخبرية؛ فيُعرف معنى اللفظ عربياً ويُنزّه الربّ عن مماثلة الخلق، ولا تُحمل النصوص على مجرّد اللوازم أو المجاز.
- جمع النصوص وردّ المتشابه إلى المحكم: تُقرأ آيات الصفات كلّها على ضوء المحكمات، ويُحفظ بابُ التنزيه بقاعدة: ﴿ليس كمثله شيء﴾ مع إثبات ما أثبتته الله لنفسه.
- منهج نقد التأويلات الكلامية: بيان أنّ صرف الظواهر بلا قرينة يفضي إلى تعطيل الدلالة، وأنّ دعوى "جهالة المعاني" تُناقض عمل السلف الذين فسّروا نصوص الصفات وبيّنوا معانيها، مع تفويض الكيف.
- معيار الاتساق: الميزان عند السلف هو مطابقة الدلالة العربية والسياق القرآني، والاعتضاد بالسنة وآثار الصحابة وأئمة التابعين، ورفض التناقض بين أصول الإثبات وتطبيقاته.

## 3.2 التوصيات

- العناية بإنجاز دراسات عقدية مقارنة للتفسير المختصرة، خاصة تلك التي تلقى رواجاً بين عامة المسلمين، لتمييز ما وافق منها منهج السلف وما خالفه.
- إعداد شروح علمية ميسرة لتفسير آيات الصفات وفق منهج السلف الصالح، تكون بديلاً آمناً لعامة القراء عن التفاسير التي مزجت بين الإثبات والتأويل.
- ضرورة إدراج المباحث العقدية في البرامج الأكاديمية الخاصة بالدراسات التفسيرية، حتى يكون الباحث على وعي بالمنهج العقدي وهو يتعامل مع النص القرآني.
- تشجيع طلاب العلم والباحثين على الرجوع إلى أصول التفاسير السلفية الكبرى (كالطبري، وابن كثير)، مع إبراز ميزاتها في إثبات الصفات وتنزيه الله بلا تعطيل ولا تمثيل.

- التنبيه في الوسط العلمي والوعظي إلى خطورة اعتماد العامة على التفاسير التي تشتمل على مخالفات عقدية، وتوجيههم إلى المصادر الصحيحة المعتمدة.
- وبهذا يتضح أن هذا البحث إنما جاء خدمةً لكتاب الله تعالى وصيانةً لعقيدة التوحيد من شوائب التأويل والتفويض، ووفاءً لمنهج السلف الصالح في إثبات الأسماء والصفات كما وردت في الكتاب والسنة بلا تحريف ولا تعطيل، وبلا تكييف ولا تمثيل، سائلًا المولى عز وجل أن ينفع به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله لبنَةً في ترسيخ العقيدة الصحيحة في نفوس الباحثين والقراء، والحمد لله رب العالمين.

#### 4. فهرس المصادر

- Al-Ash'arī, Abū al-Ḥasan 'Alī bin Ismā'īl. *Al-Ibānah 'an Uṣūl al-Diyānah*. Taḥqīq: Fawqīyyah Ḥusayn Maḥmūd. Dār al-Anṣār – al-Qāhirah, Ṭab'ah I, 1397 H.
- Abāzah, Nizār, wa Muḥammad Riyāḍ al-Māliḥ. *Itmām al-I'lām*. Dār Ṣādir, Ṭab'ah I, 1999 M.
- 'Abd al-Ḥamīd, Muḥammad Muḥyī al-Dīn. *Al-Niẓām al-Farīd bi-Taḥqīq Jawhar al-Tawḥīd*.
- Abū 'Ubayd al-Qāsim bin Sallām. *Gharīb al-Ḥadīth*. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Mu'īd Khān. Maṭba'ah Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah, Ḥaydar Ābād, Ṭab'ah I, 1384 H / 1964 M.
- Aḥmad bin Ḥanbal. *Al-Radd 'alā al-Jahmiyyah wa al-Zanādiqah*. Taḥqīq: Ṣabrī bin Salāmah Shāhīn. Dār al-Thabāt, Ṭab'ah I.
- Al-'Alā'ūnah, Aḥmad. *Dhail al-A'lām*. Dār al-Manārah – Jiddah, Ṭab'ah I, 1998 M.
- Al-Azharī, Abū Maṣṣūr Muḥammad bin Aḥmad. *Tahdhīb al-Lughah*. Taḥqīq: Muḥammad 'Awaḍ Mur'ib. Dār Ihya' al-Turāth al-'Arabī – Bayrūt, Ṭab'ah I, 2001 M.
- Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn bin Mas'ūd. *Ma'ālim al-Tanzīl fī Tafṣīr al-Qur'ān*. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd Allāh al-Nimr, 'Uthmān Jum'ah Ḍumayriyyah, Sulaymān Muslim al-Ḥarsh. Dār Ṭayyibah, Ṭab'ah IV, 1417 H / 1997 M.
- Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn bin Mas'ūd. *Sharḥ al-Sunnah*. Taḥqīq: Shu'ayb al-Arna'ūṭ, Muḥammad Zuhayr al-Shāwīsh. Al-Maktab al-Islāmī – Dimashq, Bayrūt, Ṭab'ah II, 1403 H / 1983 M.
- Al-Barrāk, 'Abd al-Raḥmān bin Nāṣir. *Sharḥ al-'Aqīdah al-Tadmuriyyah: Taḥqīq al-Ithbāt li al-Asmā' wa al-Ṣifāt wa Bayān Ḥaqīqat al-Jam' bayna al-Qadr wa al-Shar'*. I'dād: 'Abd al-Raḥmān bin Ṣāliḥ al-Sudays. Mu'assasat Waqf al-Shaykh 'Abd al-Raḥmān bin Nāṣir al-Barrāk, Ṭab'ah VII, 1442 H / 2021 M.
- Al-Bayhaqī, Aḥmad bin al-Ḥusayn. *Al-Asmā' wa al-Ṣifāt*. Taḥqīq: 'Abd Allāh bin Muḥammad al-Ḥāshidī. Maktabat al-Sawwādī – Jiddah, Ṭab'ah I, 1413 H / 1993 M.
- Al-Bayūmī, Muḥammad Rajab. *Al-Nahḍah al-Islāmiyyah fī Siyar A'lām al-Mu'āṣirīn*. Ṭab'ah I, 1999 M.
- Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl. *Khalq Af'āl al-'Ibād*. Taḥqīq: 'Abd al-Raḥmān 'Umayrah. Dār al-Ma'ārif al-Su'ūdiyyah – Riyāḍ.
- Al-Dārimī, 'Uthmān bin Sa'īd. *Naqḍ 'alā al-Marīsī al-Jahmī al-'Anīd*. Taḥqīq: Abū 'Āṣim al-Shawwāmī al-Atharī. Al-Maktabah al-Islāmiyyah, al-Qāhirah, Ṭab'ah I, 1433 H / 2012 M.

- Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad bin ‘Uthmān. *Al-‘Ulūw li al-‘Alī al-Ghaffār fī Ṣaḥīḥ al-Akḥbār wa Saqīmihā*. Taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad ‘Uthmān. Dār al-Fikr – Miṣr, 1388 H.
- Al-Dhahabī, Muḥammad Ḥusayn. *Al-Tafsīr wa al-Mufasssirūn*. Maktabat Wahbah – al-Qāhirah.
- Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad. *Mukhtaṣar al-‘Ulūw li al-‘Alī al-‘Azīm*. Taḥqīq: Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. Al-Maktab al-Islāmī, Ṭab‘ah II, 1412 H / 1991 M.
- Al-Farrā’, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Ziyād. *Ma‘ānī al-Qur‘ān*. Taḥqīq: Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ‘Alī al-Najjār, ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī. Al-Dār al-Miṣriyyah li al-Ta‘līf wa al-Tarjamah, Ṭab‘ah I.
- Al-Iṣbahānī, Qawām al-Sunnah Ismā‘īl bin Muḥammad. *Al-Hujjah fī Bayān al-Mahajjah wa Sharḥ ‘Aqīdat Ahl al-Sunnah*. Taḥqīq: Muḥammad bin Rabī‘ bin Hādī ‘Umayr al-Madkhalī. Dār al-Rāyah – Riyāḍ, Ṭab‘ah II, 1419 H / 1999 M.
- Al-Juwaynī, ‘Abd al-Malik. *Al-‘Aqīdah al-Nizāmiyyah*. Taḥqīq: Muḥammad al-Zubaydī. Dār Sabīl al-Rashād, Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1424 H / 2003 M.
- Al-Lālikā’ī, Hibat Allāh bin al-Ḥasan. *Sharḥ Uṣūl I’tiqād Ahl al-Sunnah wa al-Jamā‘ah*. Taḥqīq: Aḥmad bin Sa‘d bin Ḥamdān al-Ghāmīdī. Dār Ṭayyibah – al-Su‘ūdiyyah, Ṭab‘ah VIII, 1423 H / 2003 M.
- Al-Maqdisī, Mar‘ī bin Yūsuf al-Karmī. *Aqāwīl al-Thiqāt fī Ta’wīl al-Asmā’ wa al-Ṣifāt wa al-Āyāt al-Muḥkamāt wa al-Mutashābihāt*. Taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna‘ūt. Mu‘assasat al-Risālah – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1406 H.
- Al-Qādī, Aḥmad bin ‘Abd al-Raḥmān. *Madhhab Ahl al-Tafwīd fī Nuṣūṣ al-Ṣifāt ‘Arḍ wa Naqd*. Dār al-‘Āṣimah.
- Al-Rūmī, Fahd bin ‘Abd al-Raḥmān. *Ittijāhāt al-Tafsīr fī al-Qarn al-Rābi‘ ‘Ashar*. Mu‘assasat al-Risālah, Ṭab‘ah III, 1418 H / 1997 M.
- Al-Ṣābūnī, Abū ‘Uthmān Ismā‘īl bin ‘Abd al-Raḥmān. *‘Aqīdat al-Salaf wa Aṣḥāb al-Ḥadīth*. Taḥqīq: Nāṣir bin ‘Abd al-Raḥmān al-Juday‘. Dār al-‘Āṣimah, Ṭab‘ah II, 1419 H / 1998 M.
- Al-Sa‘dī, ‘Abd al-Raḥmān bin Nāṣir. *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān*. Taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān bin Ma‘lā al-Luwayḥīq. Mu‘assasat al-Risālah, Ṭab‘ah I, 1420 H / 2000 M.
- Al-Ṣan‘ānī, ‘Abd al-Razzāq bin Hammām. *Tafsīr ‘Abd al-Razzāq*. Taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad ‘Abduh. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1419 H.
- Al-Shinqītī, Muḥammad al-Amīn. *Aḍwā’ al-Bayān fī Idāḥ al-Qur‘ān bi al-Qur‘ān*. Dār al-Fikr – Bayrūt, 1415 H / 1995 M.
- Al-Ṭabarī, Muḥammad bin Jarīr. *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur‘ān*. Taḥqīq: ‘Abd Allāh bin ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī. Dār Hajr, Ṭab‘ah I, 1422 H / 2001 M.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf bin ‘Abd Allāh. *Al-Tamhīd limā fī al-Muwaṭṭa’ min al-Ma‘ānī wa al-Asānīd*. Taḥqīq: Muṣṭafā bin Aḥmad al-‘Alawī, Muḥammad ‘Abd al-Kabīr al-Bakrī. Wizārat al-Awqāf – al-Maghrib, 1387 H.
- Ibn al-Jawzī, ‘Abd al-Raḥmān bin ‘Alī. *Zād al-Masīr fī ‘Ilm al-Tafsīr*. Taḥqīq: ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī. Dār al-Kitāb al-‘Arabī – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1422 H.
- Ibn Baṭṭah, ‘Ubayd Allāh bin Muḥammad. *Al-Ibānah al-Kubrā*. Taḥqīq: Ridā Mu‘tī, ‘Uthmān al-Athiyūbī, Yūsuf al-Wābil, al-Walīd bin Saif al-Naṣr, Ḥamad al-Tuwayjirī. Dār al-Rāyah – Riyāḍ.
- Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl. *Tafsīr al-Qur‘ān al-‘Azīm*. Taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah. Dār Ṭayyibah, Ṭab‘ah II, 1420 H / 1999 M.

- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muḥammad bin Abī Bakr. *Al-Ṣawā'iq al-Mursalāh 'alā al-Jahmiyyah wa al-Mu'aṭṭilah*. Taḥqīq: 'Alī bin Muḥammad al-Dakhīl Allāh. Dār al-'Āshimah – Riyāḍ, Ṭab'ah I, 1408 H.
- Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh bin Muslim. *Al-Ikhtilāf fī al-Lafẓ wa al-Radd 'alā al-Jahmiyyah wa al-Mushabbihah*. Taḥqīq: 'Umar bin Maḥmūd Abū 'Umar. Dār al-Rāyah, Ṭab'ah I, 1412 H / 1991 M.
- Ibn Qutaybah, 'Abd Allāh bin Muslim. *Ta'wīl Mushkil al-Qur'ān*. Taḥqīq: Ibrāhīm Shams al-Dīn. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah – Bayrūt.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-'Abbās Aḥmad bin 'Abd al-Ḥalīm. *Al-'Aqīdah al-Wāsiṭiyyah*. Taḥqīq: Abū Muḥammad Ashraf bin 'Abd al-Maqṣūd. Aḍwā' al-Salaf – Riyāḍ, Ṭab'ah II, 1420 H / 1999 M.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-'Abbās Aḥmad bin 'Abd al-Ḥalīm. *Bayān Talbīs al-Jahmiyyah fī Ta'sīs Bida'ihim al-Kalāmiyyah*. Taḥqīq: Majmū'ah min al-Muḥaqqiqīn. Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf, Ṭab'ah I, 1426 H.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-'Abbās Aḥmad bin 'Abd al-Ḥalīm. *Majmū' al-Fatāwā*. Taḥqīq: 'Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Qāsim. Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madīnah al-Nabawiyyah, 1416 H / 1995 M.
- Makhlūf, Ḥusayn Muḥammad. *Ṣafwat al-Bayān li-Ma'ānī al-Qur'ān*. Wizārat al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah – al-Kuwayt, Ṭab'ah II, 1408 H / 1987 M.
- Yūsuf, Muḥammad Khayr Ramaḍān. *Tatimmah al-A'lām*. Dār Ibn Ḥazm, Ṭab'ah I, 1998 M.